العدد(1360) السنة السادسة - الثلاثاء (4) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

قال ان العراقيين سيتخذون قراراتهم بإجماع وطني

طالباني: ما زال الوقت كافياً لإبرام الاتفاق مع الولايات المتحدة

بغداد/ المدى

اكد رئيس الجمهورية أن العراق ما زال أمامه الوقت الكافي لتوقيع الإتفاقية مع الولايات المتحدة، معرباً عن ثقته بأن العراقيين، سيتخذون قراراتهم من خلال الإجماع الوطني.

واضاف طالباني في حوار أجرته فضائية (العراقية) عبر برنامج (الدائرة) مساء الأحد، وكان مخصصا للحديث عن الاتفاقية المقرر توقيعها بين العراق والولايات المتحدة، أن الاتفاقية عنوانها واضح وهي اتفاقية انسحاب قوات التحالف من العراق واستكمال سيادة العراق الوطنية في جميع القضايا التي لم يتم الحصول عليها، مضيفا ان تسمية الاتفاقية ليست الامنية، بل اسمها (اتفاقية انسحاب قوات التحالف من العراق).

وتحدث رئيس الجمهورية عن سوء فهم بعض الاطراف بشأن فحوى الاتفاقية وقال ان الكثير في العراق لا يعرفون ما وراء الكواليس، نحن لسنا بلدا حرا مستقلا متحررا من جميع القيود.. نحن بلد ما زال تحت قرارات الامم المتحدة التي تفرض علينا نوعا من الاحتلال وتنتقص من سيادتنا، على أجوائنا ومياهنا، واراضينا مازالت تحت إمرة قوات التحالف واعتقال المواطنين العراقيين وسجنهم مازال بيد تلك القوات.

وأكد خلال اللقاء ان الاتفاقية ليست أمنية فقط بل هي مسألة عسكرية سياسية، وقال: نحن اردناها ثقافية، اجتماعية، تكنولوجية، كي يستفيد العراق بهذه المناسبة من التكنولوجيا الامريكية ومن الامور الثقافية.

وتحدث رئيس الجمهورية عن اختلاف الاطراف العراقية بشأن بنود الاتفاقية الامنية، وقال ان هنالك اختلافاً في العراق حول الشروط التي تبقى فيها القوات بعد توقيع الاتفاقية، المسألة هي في المواضيع المتعلقة بشروط بقاء القوات وبقضايا اخرى واعتقد أنها غير واضحة لدى الجميع. واضاف: اعتقد أنه من الطبيعي ان بلدا حديثا في الديمقراطية كالعراق تختلف فيه الآراء وتكون هنالك مناقشات طويلة حول هذه القضية المهمة والمصيرية التي تتعلق بسيادة العراق.

وعن المكاسب السياسية التي تحصل عليها الولايات المتحدة من توقيع الاتفاقية، قال طالباني ان الاتفاقية هي توافق ارادة مصلحتين، وهي اتحاد منفعتين، فلابد ان تكون للعراق منافع ولابد ان تكون لأمريكا منافع. مبينا ان المكاسب التي سيحققها العراق تتمثل بتحديد مدة انسحاب القوات والذي يصر عليه البعض في عام ٢٠١١، واستعادة حرية العراق الكاملة فيما يتعلق بالتصرف بقواته ونقلها، فضلا عن حرية العراق على مواطنيه ومنع اعتقال العراقيين، واستعادة العراق لسيادته الجوية والبحرية والبرية، والخروج من الاحتلال الاجنبي وفق القرارات الدولية، فضلا عن منافع اخرى.

واكد طالباني انه كان من واجب العراق ان يسعى منذ ٢٠٠٤ لمثل هذه الاتفاقية كي يتخلص من الكثير من المشاكل والصعوبات التي واجهها ببقاء قرار الاحتلال على العراق.

واضاف رئيس الجمهورية ان الاتفاقية هي موضع التفاوض والعراق مازال امامه وقت، وتابع: رئيس الوزراء اتخذ قرارا وسلم الجانب الامريكي المقترحات التي عرضها مجلس الوزراء والاخوة الآخرون لتعديل الاتفاقية المقترحة ونحن بانتظار الجواب الامريكي، واكد في هذا الصدد ان المجلس التنفيذي قرر ألا ينفرد بموقف، سواء برفض او قبول هذه الاتفاقية حالا، ريثما يأتينا الجواب الامريكي وندرسه معا، حينئذ يكون لنا موقف موحد في المجلس التنفيذي.وفيما يتعلق بالضرورات التي تستدعي توقيع الاتفاقية، قال رئيس الجمهورية «الضرورة هي استكمال الاستقلال الوطني العراقي وعودة الحقوق العراقية في السيطرة على أرضه ومياهه واجوائه وتصرفه بقواته وثرواته الوطنية التي مازالت تحت الحماية الدولية».

واشار طالباني الى أنه لا يعتقد حدوث إجماع عراقي حول الاتفاقية، وقال «نحن في العراق احزاب وفئات وجماعات مختلفة متعددة، لكن ما أتوقعه ان نجد إجماعا من القوى المعتدلة والمؤتلفة في الحكومة العراقية».

وبين رئيس الجمهورية ان الاتفاقية تتضمن جوانب ايجابية كثيرة وجوانب اخرى سلبية، وقال «اذا تحققت الجوانب الايجابية الكثيرة مضافا اليها المقترحات العراقية ستكون الاتفاقية مشرفة نستطيع ان نفتخر بها أمام الاجيال القادمة لاننا حققنا استعادة استقلال العراق، على ارضه ومياهه واجوائه، وحققنا استعادة السيطرة على ثرواتنا الوطنية العراقية وبالدرجة الاساسية واردات النفط وحققنا كذلك ترحيل القوات المتحالفة الموجودة في العراق».

واضاف رئيس الجمهورية خلال اللقاء أنه لا يمكن بقاء القوات الامريكية في اقليم كردستان دون موافقة الحكومة العراقية، مبينا ان اقليم كردستان هو جزء من العراق، وتسري عليه القوانين والنظم الدستورية التي تسري على سائر الارض العراقية.

وحول الموقف الدولي من الاتفاقية الامنية، قال طالباني ان الاتفاقية تحظى بقبول واسع، وان الاتحاد الاوربي يؤيد عقد الاتفاقية، فضلا عن ان قبول الولايات المتحدة لعدد كبير من التعديلات على الاتفاقية، يؤكد ان المفاوضات في طريقها الى النجاح.وتابع ان الاتفاقية ستعرض على البرلمان بعد اقرارها من قبل الحكومة، وموافقة البرلمان تعني موافقة الشعب العراقي الذي انتخب اعضاء البرلمان، مضيفا ان موقف المرجعيات الدينية واضح في مسألة دعمها لاتفاقية تحفظ سيادة العراق، والمرجعيات لا تتدخل في التفاصيل بل تكتفي بالامور الاساسية والثوابت الوطنية.

في المؤتمر الاول للحوار الاسلامي المسيحي

المالكي: استهداف المسيحيين سعى لاشعال فتنة داخلية دلي الثالث: ان هويتنا هي العراق

بغداد / المدى

رفض رئيس الوزراء نوري المالكي حملة الإرهاب والتهجير التي تعرض لها المسيحيون مؤخرا وقال إنها هدفت إلى اشعال فتنة وإيصال رسالة إلى العالم بأن المسيحيين يقتلون في العراق ودعا الى حوار اسلامي مسيحي شامل يحقق المصالحة الوطنية ، بينما اعرب البطريارك عمانوئيل دلي الثالث بطريارك الكنيسة الكلدانية في العالم والعراق عن القلق من تهجير المسيحيين والغاء المادة المتعلقة بالاقليات من قانون انتخابات مجالس المحافظات .

واكد المالكي في كلمة له خلال بدء اعمال المؤتمر الاول للحوار الاسلامي المسيحي في بغداد امس الاثنين اهمية التركيز على المشتركات التي تجمع بين الاديان وفي مقدمتها التوحيد.

وقال ان العراق يعيش مرحلة خطيرة وحساسة حيث تعرض المسيحيون لهجمة ارهابية متطرفة هدفت الى اشعال فتنة في البلاد .

وقال المالكي « ان العراق يجب ان يبقى بلد التعايش بين الاديان والقوميات والمذاهب وان نستفيد من التعددية التي تمنحنا قوة وتماسكا وثباتا في اشاعة ثقافة الحوار ومواجهة الفتن والتحديات « .

واشار المالكي الى الاعتداءات التي طالت المسيحيين مؤخرا قائلا « لقد فشلت كل محاولات اثارة الصراع، ونحن اليوم في نهاية المطاف» مطالبا بتوخي الحذر والتحلي بالوعي لاحباط محاولات الاعداء على حد تعبيره .

واكد ان القوات العراقية المسلحة نجحت في التصدي لهذه المحاولات وايقاف جرائم القتل على الهوية .

ورفض المالكي كل محاولات التهميش لاي مكون عراقي سواء من المسلمين او المسيحيين او الصابئة او الايزيديين او الشبك او الكرد .

واشار الى ان العراق تعرض بذلك الى رياح سوداء غريبة على نسيجه وحضارته واستهدفت العراقيين كلهم في فعل قذر اراد ان يوصل رسالة الى العالم بان العراقيين يقتلون في بلدهم على اساس الهوية الطائفية والدينية والعرقية .

وشدد على ضرورة الوقوف بوجه الارهاب والتطرف والطائفية والتمييز حتى يعيش العراقيون متساوين امام القانون من دون تمييز غير الاخلاص للعراق .

ودعا المالكي الى عقد مؤتمرات اوسع للحوار بين الاديان الكتابية للتفاهم على اسس من المباديء والمصالح المشتركة .

وقال ان العراق انتقل بهذا المؤتمر من تحقيق المصالحة بين الافراد والكيانات الى المصالحة بين الاديان . واوضح انه دعا الفاتيكان الى المساعدة في بقاء المسيحيين العراقيين في بلدهم وعدم هجرته .

وشدد بالقول ان العراق لكل العراقيين من دون تجزئة وتشطير .

ودعا الى الحذر من محاولات قوى التطرف والارهاب لايجاد مواطيء قدم جديدة لزرع الفتنة والفرقة بين العراقيين .

وفي كلمة القيت نيابة عنه اكد البطريارك عمانوئيل دلي الثالث بطريارك الكنيسة الكلدانية في العالم والعراق ان المسيحيين مواطنون عراقيون يرغبون في العيش في كل ارجاء العراق .

واشار الى اهمية هذا المؤتمر في التفاهم والحوار بين ابناء البلد الواحد ودعا جميع المكونات والمذاهب الى العمل من اجل ابعاد الحقد عن القلوب والاتفاق على المصالح المشتركة التي تحقق التقدم والنجاح .

واكد ان المسيحيين تعرضوا مؤخرا الى الالم مرتين الاولى عندما الغيت المادة ٥٠ من قانون انتخابات المحافظات والمتعلقة بمقاعد المسيحيين والشبك والصابئة والايزيديين في هذه المجالس وشدد على ضرورة العمل لاعادة الحقوق المشروعة لهذه المكونات لان ابناءها عراقيون يتساوون مع الاخرين في الحقوق والواجبات .

وقال ان الالم الاخر هو ماتعرض له مسيحيو الموصل من قتل وتهجير مشيرا الى ان القوات الحكومية التي ارسلها المالكي الى المدينة بناء على طلب القيادات المسيحية قد حققت الامن هناك حيث بدات العائلات المهجرة بالعودة الى مساكنها .

لكنه قال ان الامر لن يستتب مالم تعود جميع العائلات والتي تجاوز عددها الالفين وتعويضها عما تعرضت له من اضرار .

وشدد في الختام قائلا « نحن للعراق والعراق لنا وان هويتنا هي العراق».

وقد تحدث في المؤتمر الذي ينظمه اتحاد علماء المسلمين في العراق ممثلو هيئات ومؤسسات دينية وسياسية دعوا الى التسامح بين الاديان والى الحوار الذي يحقق المصالحة الوطنية والوقوف بوجه القوى المتطرفة التي تسعى لزرع الفرقة بين ابناء الاديان المختلفة.

عراقيون منقسمون بشأن المرشح للرئاسة الامريكية لمساعدة العراق

بغداد/ رويترز

يأمل العراقيون أن يساعدهم ما ستسفر عنه انتخابات الرئاسة الامريكية التي ستجرى هذا الاسبوع على تضميد جروح الحرب لكنهم مختلفون في الرأي – مثلهم في ذلك مثل الامريكيين – على أي من المرشحين الجمهوري جون ماكين أم الديمقراطي باراك أوباما أقدر على تحقيق ذلك.

وخلال محاورات جرت في أنحاء العراق يوم الاحد انقسم العراقيون بخصوص أقدر المرشحين على مساعدتهم في تحسين حياتهم بعد خمس سنوات من الحرب.

وقال سمسار للعقارات في وسط بغداد يدعى أبو كرار السعيدي «أتمنى أن يكون الفائز هو الشخص الذي يستطيع أن يعيد ما أخذه الامريكيون من العراق.»

ويتبنى الزعماء والمواطنون العاديون في العراق نظرة عملية للانتخابات الامريكية التي ستجرى يوم الثلاثاء.

وقال عدنان الدليمي رئيس جبهة التوافق العراقية كل ما نريده هو رئيس يساعد العراق ويقف بجانب العراق» ويساند اعادة البناء والاقتصاد والجهود الرامية لتحقيق وحدة سياسية.

تقول نجاة كريم المهندسة المتقاعدة في بغداد انها تؤيد ماكين لانه ساند قرار الرئيس الامريكي جورج بوش زيادة عدد القوات العام الماضي الذي يعتبره كثير من العراقيين أحد الاسباب الرئيسية لتراجع أعمال العنف.

فيما قال محمد خليل عضو المجلس المحلي في كركوك «نحن نفضل أن يفوز أوباما لانه ديمقراطي وعارض الحرب في العراق.»

وربما لا تحدد نتيجة انتخابات الثلاثاء المقبل مستقبل ١٥٠ ألف جندي أمريكي في العراق اذا تمكن مفاوضون عراقيون بسرعة من استكمال اتفاقية أمنية ستسمح للقوات الامريكية بالبقاء حتى عام ٢٠١١.

لكن اذا لم يتسن ابرام الاتفاقية فقد يرجع الامر في تقرير ذلك الى الرئيس القادم. وكان أوباما قد أعلن أنه يعتزم الانسحاب في غضون ١٦ شهرا من توليه المنصب بينما عزف ماكين عن تحديد جدول زمني.

وذكر أحمد المسعودي عضو البرلمان عن التيار الصدري أنه يميل الى مساندة أوباما. وقال « لكننا لسنا متأكدين من أنه سيفي بوعده (بالانسحاب) اذا انتخب». مضيفا أن الامر الاهم هو أن يحترم أي رئيس أمريكي رغبات الامريكيين عندما يطلبون اعادة القوات الى بلادها وأن يحترم رغبات العراقيين.

وبعد عقود من الزمن من العقوبات والعزلة والحرب يحتاج العراق الى مساعدات لاعادة البناء لفترة طويلة بعد الرابع من تشرين الثاني.

وذكرت لبنى الكاظم التي تملك متجرا للادوات المكتبية في بغداد أنها تؤيد أوباما. وقالت «وعود بوش بمساعدتنا لم تكن سوى أكاذيب».

وتتضاءل أهمية نتيجة انتخابات الرئاسة الامريكية عند كثير من العراقيين مثل صفاء محمد التي تملك متجرا في بغداد أمام المعاناة اليومية من أجل كسب لقمة العيش والحفاظ على سلامة الابناء.

وقالت صفاء «كل ما أستطيع أن أفكر فيه هو دخلي والكهرباء والانفجارات والخطف والكوليرا.»

نتيجة العمليات الارهابية.. العراق الاكثر استيراداً لأجهزة المعاقين

بغداد /جعفر الونان

على بعد امتار من تمثال السعدون وسط بغداد تنتشر اجهزة المعاقين بشكل لافت للنظر في وقت اشار فيه تقرير لمنظمة الصحة العالمية (WHO) إلى أن العراق بات البلد الاكثر استيرادا للاجهزة الطبية الخاصة بالمعاقين.

وأكد التقرير أنه وخلال اعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وكذلك ٢٠٠٨ شهدت بغداد ولادة اسواق خاصة لبيع الاطراف والاعضاء الصناعية.

ورجح فارنت هووس المستشار في المنظمة أن عمليات العنف والحروب التي شهدها العراق هي السبب الرئيس في جعل العراق الاول في استيراد تلك الاطراف.

وأضاف أن العراق فيه أكثر من مليون واربعة الاف معاق نصفهم من شديدي العوق او ممن فقدوا اطرافهم بشكل نهائي.

وقال « يتصف ٣٨ بالمئة بحالات نفسية مستعصية « كما اشار الى ان « المنظمة ملتزمة بمتابعة الوضع الصحي للمعاقين العراقيين حسب قرار الامم المتحدة ٩٦٤٨ الصادر في عام ١٩٩٣ الذي ينص على حماية المعاقين في العالم».

أحمد محمود الذي بترت أحدى ساقيه في حادث تفجير الجامعة المستنصرية قبل عامين اشترى ساقاً اصطناعية من تلك السوق بينما كان ينتصب تمثال السعدون واقفا على ساقين ثابتتين.

محمود رفض التحدث الينا لاننا اطلقنا عليه لفظة «المعاق» واكتفى بالاشارة الى أن هذه المفردة تشعره بالنقص ، وقال باللغة الاتكليزية نحن People With Special Needs ، اي ذوي الاحتياجات الخاصة الشريحة التي انتجتها الحروب والعمليات الارهابية التي اجتاحت العراق على حد وصفه.

اما سهام أبراهيم التي حرمت من المشي اثر اصابتها برصاصة من قبل الجماعات المسلحة في الحبل الشوكي لايهمها لفظة معاقة بل هي ترضخ لعوقها وتتعايش معه بواقعية كما تقول ، مضيفة كنت سابقا انزعج من نعتي بالمعاقة لكني اليوم اعتُدت عليها.

ويتحدث لـ(المدى) فاضل حسن الذي كان يشتري ساقاً اصطناعية بسعر ١٢٠ دولاراً عن إهمال وزارة الصحة شريحة المعاقين قائلا « يكاد يكون دور المنظمات الانسانية اكثر تاثيراً من وزارة الصحة فهناك العديد من الحالات التي تحتاج الى السفر خارج العراق لكن الوزارة لم تعمل على سفر الا القليل منهم فضلا عن أنها لم تعمل على انشاء مستشفيات خاصة للمعاقين».

ابو محمد احد باعة المقاعد والاطراف الصناعية اشار الى ازدياد الطلب على هذه الاجهزة في الاعوام الاخيرة خاصة عامي (٢٠٠٦ و ٢٠٠٧) نتيجة تصاعد اعمال العنف التي ادت الى فقدان عشرات الالآف من الابرياء اطرافهم.

وعن اسعار الاجهزة قال ابو محمد للمدى « ان اسعار هذه الاجهزة متباينة بين الحين والآخر لكنها بشكل عام تتراوح بين (١٠٠ الى ١٥٠٠ دولار) .

منظمة الصحية الامريكية (اوتاك) اشارت المنظمة الى أن ٦٢ بالمئة من المعاقين في العراق اصيبوا اثناء عمليات العنف التي تجري في العراق وان اغلبهم من المدنيين الذين بترت اطرافهم بشكل نهائي.وقالت المنظمة في دراسة اعدتها خلال الشهر الماضي ان من بين ٣٠ شخصاً هناك معاقاً تتراوح شدة عوقهم بين العجز الكلي والمحدود.

وفي السياق ذاته دعا فروند اوبان رئيس منظمة اوتاك المجتمع الدولي إلى الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة.

من جهته ذكر اسعد الشمري أحد العاملين في جهاز الاحصاء الصحي في وزارة الصحة « أن العراق يستورد شهريا اكثر من خمسة الاف جهاز للمقعدين والمعاقين اضافة الى ما تنتجه المراكز الصناعية التابعة للوزارة مثل مركز بغداد لصناعة الأطراف ومصنع الأطراف والمساند في مركز التأهيل الطبي ومصنع الأطراف والمساند في محافظة النجف ومصنع الأطراف والمساند في محافظة البصرة ومصنع الأطراف والمساند في مستشفى دجلة في محافظة صلاح الدين وغيرها».

واضاف «يقدر مجمل الانتاج السنوي بحدود (٥٠٤٠) ألف قطعة».

وفي احصائية أخيرة اجرتها منظمة المعاقين الدولية اخذت بغداد المرتبة الاولى نسبة الى عديد المعاقين في بقية المحافظات في حين جاءت بابل بالمرتبة الثانية والانبار بالمرتبة الثالثة.

من جهتها طالبت وزيرة شؤون المرأة نوال السامرائي في تصريحات لها بتكثيف الجهود من أجل رعاية ودعم المعاقين من اصحاب الاحتياجات الخاصة.

وقالت الوزيرة « الاحصاءات الرسمية تشير الى ارتفاع اعداد تلك الفئة نتيجة للحروب المتتابعة واعمال العنف والارهاب التي شهدتها البلاد».

وشددت على ضرورة ضمان حقوق المعاقين وشمولهم بفرص العمل لاشراكهم في الجهود المبذولة لتحقيق التقدم والتنمية والازدهار.

الخبير القانوني حامد الساعدي قال»ان الدستور العراقي كفل حق ذوي الاحتياجات الخاصة في بند منفصل واوعز الى الجهاز التنفيذي بضرورة مراعاتهم والعناية بهم واعادة دمجهم بالمجتمع وتوفير فرص عمل مناسبة لهم في المادة ٣٢ التي جاء فيها (ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم بالمجتمع وينظم ذلك بقانون).

وابدى الساعدي امتعاضه من ورود لفظة معاق على لسان اكبر سلطة في البلد وهي التشريعية .

سرى الصراف الصيدلانية بوزارة الصحة قالت « أن وزارة الصحة ليست قادرة على توفير العناية اللازمة للمعاقين »

من جهته اكد محمد جياد الناطق بأسم وزارة الصحة لـ(المدى): أن الوزارة تعمل بجدية لحل مشاكل المعاقين وقال أن الوزارة قامت بتسفير ٢٠٠٠مريض كان اغلبهم شديدي العوق.

أما مدير العوق النفسي في وزارة العمل عبد الغفار سعدي فيتهم الإعلام «كونه يركز على أعداد القتلى والجرحى ولا يدخل في عمق ما يسببه ذلك من آثار نفسية واجتماعية على الضحايا وعائلاتهم».

وختم حديثه بالقول «نحن بحاجة الى إعلام يوجه المجتمع وينبهه إلى مشاكل المعاقين ليشد من أزرهم، إذ ليس من السهل أن يكون المواطن معاقا في بلد يفتقد ثقافة التعامل مع المعاقين».

وفي سياق متصل قال الدكتور صباح غني الربيعي مدير قسم الوقاية من العوق والتأهيل (ان التأهيل الطبي في جميع الدول يحظى بأهمية متميزة بعدّه احد الركائز الاساسية للخدمات الصحية للمجتمع وهي الوقائية والعلاجية والتأهيلية وتظهر حاجة التأهيل الطبي في المجتمعات التي تتعرض الي كوارث سواء كانت طبيعية ام الناتجة عن فعل الانسان كالحروب والازمات الاجتماعية وتشمل عملية التأهيل في منظورها الواسع التأهيل الطبي للأفراد الذين تعرضوا الى اصابات جسيمة ادت الى فقدان وظيفي أو قصور في ادائهم الطبيعي) مضيفاً (نظراً للظروف القاسية التي مر بها الشعب العراقي وتعرضه للعديد من الحروب والازمات فقد ادت هذه الظروف الي زيادة في عدد المصابين بالعوق نتيجة الاصابات الجسيمة الناتجة عن الفعاليات العسكرية المباشرة وغير المباشرة كما ان تفاقم الحالات المرضية الناتج عن قصور وانعدام برنامج التأهيل الطبي في العراق مما يؤدي الي العديد من المضاعفات التي تؤثر في الاداء الوظيفي للفرد برغم تشكيل قسم الخدمات الطبية للمعاقين في الوزارة والذي شكل بدوره عدداً من مراكز التأهيل لهذه الشريحة في عموم محافظات العراق دون استثناء وتحديد آلية عمل تلك المراكز التي من اهمها معالجة اصابات الحبل الشوكي وصناعة الاطراف والمساند).